

بحار الأنوار

[220] إنما أنت خازن لنا فما حملك على ما فعلت ؟. فقال ابن الأرقم: كنت أراني (1) خازنا للمسلمين وإنما خازنك غلامك، وإني لا ألي لك بيت المال أبدا، وجاء (2) بالمفاتيح فعلقها على المنبر، ويقال: بل ألقاها إلى عثمان، فدفعتها عثمان إلى نائل مولاه (3). وروى الواقدي أن عثمان أمر زيد بن ثابت أن يحمل من بيت المال إلى عبد الله بن الأرقم في عقيب هذا الفعل ثلاثمائة ألف درهم، فلما دخل بها عليه قال له: يا أبا محمد ! إن أمير المؤمنين أرسل إليك يقول لك (4): إنا قد شغلناك عن التجارة ولك ذو رحم أهل حاجة، ففرق هذا المال فيهم، واستعن به على عيالك. فقال عبد الله بن الأرقم: مالي إليه حاجة وما عملت لأن يثيبني عثمان ؟ وإني لئن كان هذا من مال المسلمين ما بلغ قدر عملي أن أعطى ثلاثمائة ألف درهم، ولئن كان من مال عثمان ما أحب أن أزرأ (5) من ماله شيئا (6).

(1) في مطبوع البحار: أواني، وهو غلط. (2)

في المصدر: فجاء. (3) وقد أورد البلاذري في الانساب 5 / 58، وابن أبي الحديد في شرح النهج 1 / 67 قصة أخرى شبيهة بهذا، فلاحظ، ونظيره في تاريخ اليعقوبي 2 / 145. أقول: قال البلاذري في الانساب 5 / 30: لما قدم الوليد الكوفة ألفى ابن مسعود على بيت المال، فاستقرضه مالا.. - وقد كانت الولاة تفعل ذلك ثم ترد ما تأخذ.. - فأقرضه عبد الله ما سأله، ثم أنه اقتضاه إياه، فكتب الوليد في ذلك إلى عثمان، فكتب عثمان إلى عبد الله بن مسعود: إنما أنت خازن لنا فلا تعرض للوليد فيما أخذ من المال، فطرح ابن مسعود المفاتيح وقال: كنت أظن أنني خازن للمسلمين، فما إذ كنت خازنا لكم فلا حاجة لي في ذلك، وأقام بالكوفة بعد إلقائه مفاتيح بيت المال. (4) لا توجد في (س): لك. (5) في (ك): ازراءه، وفي الشافعي: ارزاه، ويحتمل أن تكون: أرزأ بمعنى أصيب، وقد يكون: أزو - فعل المتكلم وحده - من الوزر، والازراء من الزري، قال في القاموس 4 / 338: زرى عليه زريا: عابه وعاتبه، كأزرى - لكنه قليل - وتزري، وأزرى بأخيه: أدخل عليه عيبا أو أمرا يريد أن يلبس عليه به. (6) إلى هنا ما ذكره السيد في الشافعي. =